جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي

إعداد

جمعية البنوك في الأردن

15 نيسان 2020

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**2**
منهجية الدراسة	**3**
الجزء الأول: أثر جائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني	**4**
أولاً: تحليل الأثر على الحساب الجاري Current Account	**4**
1) الميزان التجاري	**4**
2) الأثر على العائدات السياحية	**12**
3) الأثر على حوالات العاملين	**12**
4) الأثر على المنح الخارجية	**12**
5) الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر	**13**
6) الأثر الكلي على الحساب الجاري	**13**
ثانياً: تحليل الأثر على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني	**14**
ثالثاً: تحليل الأثر على المالية العامة	**16**
رابعاً: تحليل الأثر على الناتج المحلي الإجمالي GDP وعلى حجم التجارة العالمية	**18**
الجزء الثاني: أهم الحزم التحفيزية والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني: مقارنات دولية	**20**
الجزء الثالث: دور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني	**24**
ملحق رقم (1): الحزم التحفيزية المتخذة في بعض دول العالم لمواجهة جائحة كورونا	**28**

مقدمة

شكلت جائحة كورونا صدمة مزدوجة غير مسبوقة بسبب تأثرها على جانبي العرض والطلب في معظم دول العالم. وفيما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد تزامنت الجائحة مع انخفاض حاد في أسعار النفط وهو ما أثر بشكلٍ مباشر على الدول المصدرة للنفط، وبشكلٍ غير مباشر على الدول المستورة للنفط نتيجة توقع انخفاض حوالات العاملين في الدول النفطية. ووفقاً للبنك الدولي فإن التكلفة الاقتصادية المبدئية قد تصل إلى 3.7% من الناتج الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

تسببت جائحة كورونا في العديد من التبعات على الاقتصاد الوطني، وهذه التبعات سببها توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال جميع الشركات لمدة تتراوح من شهر ونصف حالياً (من منتصف آذار وحتى نهاية شهر نيسان) وقد تصل إلى شهرين ونصف (في حال تمديد قرار العطلة حتى نهاية أيار) وهناك احتمال ضئيل لأن تمتد أكثر من ذلك. وقد استثنت الحكومة من هذا التعطل القطاعات المنتجة للمواد الأساسية والضرورية لاستدامة الحياة وسلاسل التوريد الخاصة بها وخصوصاً المواد التموينية والغذائية والخضار والفواكه واللحوم والدواجن والمياه والغاز والخبز والصيدليات وبعض أنواع المحروقات والخدمات الصحية الأساسية بما فيها المستشفيات. كما أن الأثر يشمل أيضاً توقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للمملكة.

وينطوي على هذا التعطل عدة نتائج أهمها توقف الإيرادات التشغيلية لمختلف القطاعات المذكورة، وبالتالي خسارة تتراوح من 12.5% إلى 20.8% من مبيعاتها خلال عام 2020 في حال كانت مدة التعطل من شهر ونصف إلى شهرين ونصف، وتتزايد الخسائر في حال تمديد فترة التعطل. وبنفس الوقت ستتحمل تلك القطاعات تكاليف تشغيلية ثابتة حتى خلال فترة الانقطاع عن العمل وأهمها تكاليف الموظفين والإيجارات وفوائد وأقساط القروض التي تستحق خلال الفترة، علماً بأن البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في المملكة أطلقت العديد من الإجراءات لمساعدة القطاعات المتضررة والتي سيتم الحديث عنها بشكلٍ مفصل لاحقاً.

وتتزايد حدة المشكلة في ضوء وجود العديد من القطاعات المتضررة التي تعتبر ضعيفة وهشة ولا يمكنها اجتياز هذه الأزمة بدون توفر سيولة لديها خلال فترة الانقطاع عن العمل لتأمين المصاريف التشغيلية

الثابتة. وهنا فإن دور البنوك يعتبر حيوي وأساسي لمساندة الدولة في توفير السيولة لجميع القطاعات المتضررة لاجتياز أزمة التعطل ولدعمها في مواصلة واستمرارية أعمالها في الفترة التالية وخصوصاً خلال الشهرين التالين لبدء العمل.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتبحث في الآثار المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، وأهم الحزم والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية، ودور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني. وتتضمن الدراسة ثلاثة أجزاء رئيسية على النحو التالي:

- الجزء الأول: أثر جائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني
- الجزء الثاني: أهم الحزم التحفيزية والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني: مقارنات دولية
- الجزء الثالث: دور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة الحالية على تقدير أي تغير محتمل في مؤشرات الاقتصاد الأردني وذلك بافتراض سيناريوهين أساسيين الأول يفترض فترة تعطيل العمل شهر ونصف (من منتصف آذار وحتى نهاية نيسان)، والثاني يفترض أن فترة التعطيل سترتفع إلى شهرين ونصف (حتى نهاية أيار). وسيتم تقدير المؤشرات الاقتصادية الأردنية لعام 2020 بالاستناد على هذين السيناريوهين. كما سيتم تقدير توقعات الارتفاع والانخفاض بالاستناد إلى التصريحات الحكومية والتقارير الدولية بما فيها تقارير صندوق النقد الدولي.

الجزء الأول
أثر جائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني

أولاً: تحليل الأثر على الحساب الجاري Current Account

1) الميزان التجاري

أ) الصادرات: ستتأثر الصادرات الأردنية بنسب متفاوتة حسب طبيعة نوع السلعة المصدرة، ومدى تأثر مستويات العرض المحلي ومستويات الطلب العالمي. **ويتوقع أن يكون الأثر الكلي على الصادرات الكلية في عام 2020 انخفاض نسبته 6.6% وفقاً للسيناريو (1) الجيد لتصل إلى 5515 مليون دينار، أو انخفاض نسبته 15.25% وفقاً للسيناريو (2) السيء لتصل إلى 5002.2 مليون دينار** وذلك استناداً على التقديرات التالية:

- الألبسة وتوابعها: بلغت صادرات الأردن من الألبسة وتوابعها 1363 مليون دينار في عام 2019، أو ما يعادل متوسط شهري يبلغ 113.6 مليون دينار. وبافتراض أن الصادرات ستبقى كما هي خلال عام 2020، باستثناء افتراض انخفاض الصادرات بنسبة 50% للفترة من منتصف آذار وحتى نهاية نيسان وفقاً للسيناريو الأول والذي يقتضي تعطل شهر ونصف، أو بافتراض أن التصدير سيكون 50% للفترة من منتصف آذار وحتى نهاية أيار وفقاً للسيناريو الثاني والذي يفترض فترة تعطل شهرين ونصف، أما للأشهر التالية فيتوقع أن تنخفض الصادرات الشهرية بنسبة 15% في الأشهر الثمانية أو السبعة المتبقية من العام وذلك بسبب توقع انخفاض الطلب الكلي في العالم، فإن صادرات المملكة من الألبسة وتوابعها يتوقع أن تنخفض بنسبة كلية تتراوح بين 16.25% إلى 19.2% حسب فترة التعطل (1.5 شهر أو 2.5 شهر)، لتصل إلى 1141.7 مليون دينار حسب سيناريو (1) و 1101.9 مليون دينار حسب سيناريو (2).
- البوتاس والفوسفات والأسمدة: يتوقع أن تشهد كميات الصادرات من البوتاس والفوسفات والأسمدة بعض التراجع خلال فترة التعطل لأسباب متنوعة منها عدم العمل بالطاقة القصوى من قبل الشركات، وزيادة وطول فترة الإجراءات المتعلقة بتلك الصادرات وخصوصاً في ظل العراقيل التي تواجه حركة الشحن في العالم والتراجع المتوقع في الطلب العالمي. لذا سيتم افتراض انخفاض الصادرات بنسبة 75% حسب السيناريو الأول (بافتراض فترة تعطل من منتصف آذار ولنهاية نيسان)، وبقائها ضمن مستوى 75% في حال استمر التعطل لشهر

إضافي (شهر أيار حسب السيناريو الثاني). بينما سيتم افتراض تراجع صادرات المملكة من البوتاس والفوسفات والأسمدة بنسبة 15% للأشهر المتبقية من العام ضمن السيناريو الأول و20% للسيناريو الثاني. والمحصلة الكلية هي توقع انخفاض صادرات المملكة في عام 2020 من البوتاس والفوسفات والأسمدة بنسبة 13.13% حسب سيناريو (1) لتصل بمجموعها إلى 887.8 مليون دينار، أو بنسبة 13.96% حسب سيناريو (2) لتصل بمجموعها إلى 849.5 مليون دينار.

- محضرات الصيدلة: يتوقع أن تشهد محضرات الصيدلة نمواً كبيراً في عام 2020 بسبب الارتفاع الكبير في الطلب العالمي على هذه المواد. وبالتالي من المتوقع أن ترتفع صادرات الصيدلة خلال عام 2020 وفق السيناريو الجيد (1) بنسبة 20% لتصل إلى 522.8 مليون دينار، بينما يتوقع أن تنمو حسب السيناريو السيء (2) بنسبة 5% فقط لتصل إلى 457.5 مليون دينار.
- المنتجات الكيماوية: نظراً لتزايد الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية وخصوصاً مواد التعقيم والمطهرات، فمن المتوقع أن تزدهر صادرات المنتجات الكيماوية خلال عام 2020 وفق السيناريو الجيد (1) بنسبة 15% لتصل إلى 271.6 مليون دينار، بينما يتوقع أن تنمو حسب السيناريو السيء (2) بنسبة 5% فقط لتصل إلى 248.0 مليون دينار.
- الصادرات الأخرى: يشمل هذا البند على باقي صادرات المملكة من مختلف السلع، وأهمها المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والتي تشكل 44% من الصادرات الأخرى، بينما تشكل باقي المواد 56%. ونظراً لنمو الطلب العالمي على المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، فيتوقع أن تزيد الصادرات الغذائية بنسبة 10% حسب السيناريو الجيد، وبنسبة 5% حسب السيناريو السيء، وخصوصاً أن المصانع تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة تبلغ 40% خلال فترة التعطل. فيما يتوقع أن تنخفض صادرات المملكة الأخرى وفقاً لتوقعات منظمة التجارة العالمية بنسبة -12% حسب السيناريو الجيد لانخفاض التجارة العالمية، أو أن تنخفض بنسبة -32% حسب السيناريو السيء. وبهذا فإن الأثر المتوقع على الصادرات الأخرى هو انخفاض في عام 2020 بنسبة -2.32% حسب السيناريو الجيد لتصل إلى 1890.2 مليون دينار، وبنسبة -15.7% حسب السيناريو السيء لتصل إلى 1630.9 مليون دينار.
- المعاد تصديره: توقعت منظمة التجارة العالمية تراجع تجارة السلع عالمياً هذا العام بسبب جائحة كورونا ضمن نطاق واسعا نسبياً يتراوح بين 13 و32%. أما صندوق النقد

الدولي فقد توقع انخفاض حجم التجارة العالمية بنسبة 11% في عام 2020. وسيتم افتراض أن المعاد تصديره سينخفض بمقدار المتوسط بين تقديرات منظمة التجارة العالمية وتقديرات صندوق النقد الدولي، وبالتالي يتوقع تراجع المعاد تصديره بنسبة –12% حسب السيناريو الجيد ([13%+11%]÷ 2) لتصل 800.9 مليون دينار، أو أن تتراجع بنسبة 21.5% حسب السيناريو السيء ([32%+11%]÷ 2) لتصل إلى 714.4 مليون دينار.

تقدير الأثر المتوقع على الصادرات الكلية في عام 2020 (مليون دينار)

السلع	2019	2020 (مقدر)		نسبة التغير (%)	
	فعلي	السيناريو (1) الجيد تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) السيء تعطيل 2.5 شهر	السيناريو (1) الجيد تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) السيء تعطيل 2.5 شهر
الألبسة وتوابعها	1363.2	1141.68	1101.92	-16.25%	-19.17%
البوتاس الخام	419.1	364.09	348.38	-13.13%	-16.88%
محضرات الصيدلة	435.7	522.84	457.48	+20.00%	+5.00%
الأسمدة	337.8	293.46	280.80	-13.13%	-16.88%
الفوسفات الخام	265	230.22	220.28	-13.13%	-16.88%
المنتجات الكيماوية	236.2	271.63	248.01	+15.00%	+5.00%
المواد الأخرى	1935.1	1890.21	1630.90	-2.32%	-15.72%
الصادرات الوطنية	**4992.1**	**4714.13**	**4287.77**	**-5.57%**	**-14.11%**
المعاد تصديره	**910.1**	**800.89**	**714.43**	**-12.00%**	**-21.50%**
إجمالي الصادرات الكلية	**5902.2**	**5515.02**	**5002.20**	**-6.56%**	**-15.25%**

من المهم السماح للقطاعات التصديرية المختلفة وخصوصاً التي تشهد منتجاتها طلباً محلياً وخارجياً كبيراً بالعودة إلى العمل في أسرع وقت ممكن، وضمن الشروط الصحية ومتطلبات السلامة اللازمة، وذلك لتمكينها من استئناف عملياتها الإنتاجية وبناء مخزون كافي لمواجهة الطلب المتوقع واستغلال فترة نشاط الطلب الخارجي.

ب) المستوردات: ستتأثر المستوردات الأردنية بنسب متفاوتة حسب طبيعة نوع السلعة المستوردة. وقد نشهد في الأردن تغييراً واضحاً في سلوك المستهلكين بفعل الأزمة وتغييراً في أنماط الشراء. **ويتوقع أن يكون الأثر الكلي على مستوردات المملكة في عام 2020 انخفاض بنسبة**

17.0% حسب السيناريو (1) لتصل إلى 11389.1 مليون دينار، أو انخفاض بنسبة 23.1% لتصل إلى 10555.5 مليون دينار، وذلك استناداً على التقديرات التالية:

- النفط الخام ومشتقاته: انخفضت أسعار النفط الخام ومشتقاته بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة المنقضية من عام 2020، حيث انخفض سعر البرميل الخام من 61 دولار في نهاية عام 2019 إلى ما دون 30 دولار للبرميل خلال الشهر الأخير، وإلى حوالي 22 دولار/برميل بتاريخ 2020/4/14.

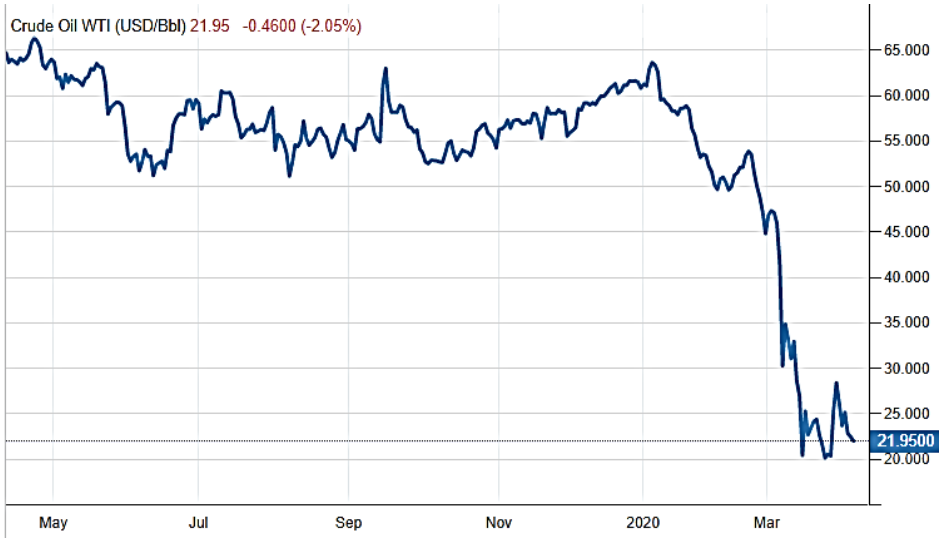

أشار تقرير للبنك الدولي صدر خلال شهر نيسان 2020 إلى أن منحنى العقود الآجلة يظهر بأن هناك توقع بانتعاش بطيء في أسعار النفط لتصل إلى حوالي 43 دولار للبرميل في نهاية عم 2022، ولكنها توقعات غير مؤكدة بالطبع. وفيما يتعلق بالعام الحالي فيتوقع أن تتصاعد أسعار النفط بشكل بطيء لتصل إلى حوالي 35 دولار في نهاية العام 2020.

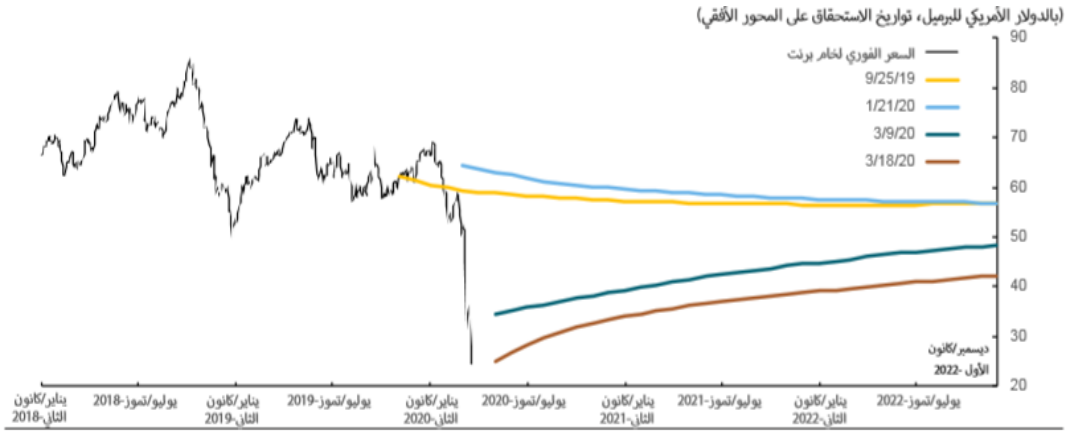

المصدر: بلومبرج؛ LP.

ملحوظة: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت. تشير الخطوط الملونة لأسعار العقود الآجلة لخام برنت في 25 سبتمبر/أيلول 2019، و21 يناير/كانون الثاني 2020، و9 مارس/آذار 2020 على التوالي، بعد تفكك تحالف أوبك +، و18 مارس/آذار 2020.

أما توقعات أسعار النفط الصادرة عن investing.com للعام الحالي فتشير إلى أن متوسط أسعار النفط قد ترتفع حتى نهاية العام لتصل إلى 37 دولار تقريباً للبرميل، وبمتوسط يبلغ 32 دولار تقريباً للفترة من نيسان –كانون الأول 2020.

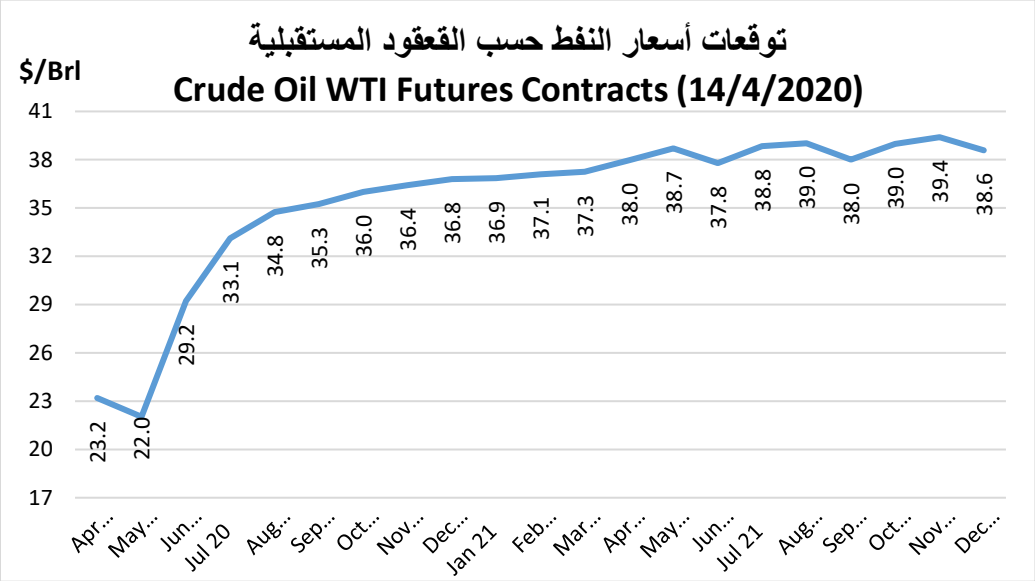

المصدر: https://www.investing.com/commodities/crude-oil-contracts

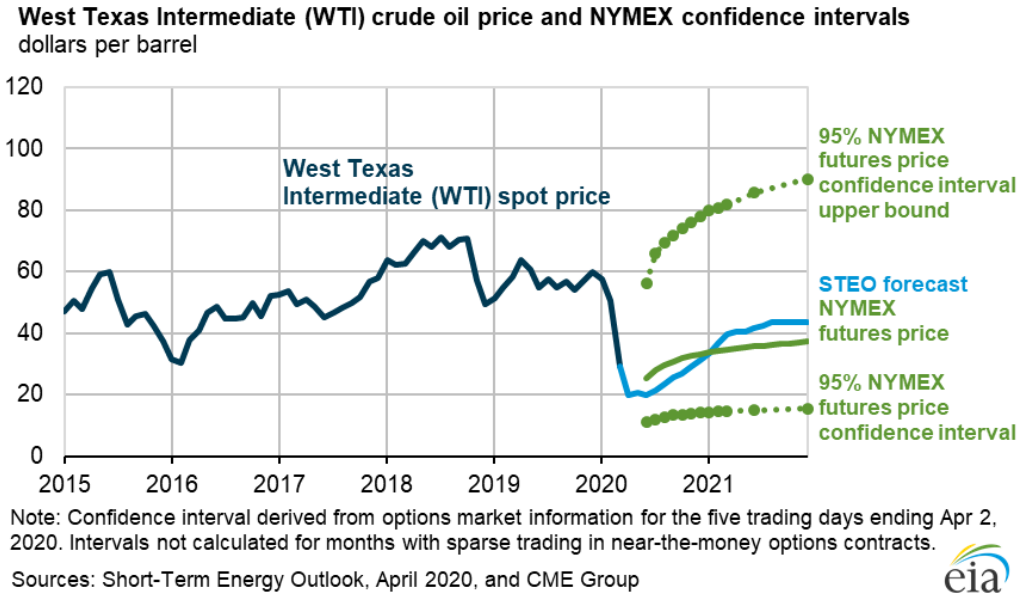

وتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في ابريل 2020 أن يكون متوسط أسعار النفط لعام 2020 في حدود 34.8 دولار للبرميل بانخفاض مقداره 43.3% عن المتوسط لعام 2019. وهذا يدعم صحة التوقعات المستخدمة في الدراسة الحالية إلى حدٍ كبير، حيث أن

المتوسط المقدر لأسعار النفط يبلغ 33.6 دولار لكل برميل تقريباً. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن تقدير مستوردات المملكة النفطية خلال عام 2020 بأنها ستكون بين 1224.5 مليون دينار وفقاً للسيناريو الأول (تعطيل شهر ونصف) و1173.0 مليون دينار وفقاً للسيناريو الثاني (تعطيل شهرين ونصف) وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه. وقد تم احتساب انخفاض بنسبة 25% في شهر آذار، وانخفاض بنسبة 50% في شهر نيسان للسيناريو الأول، وإضافة انخفاض بنسبة 50% في شهر أيار وذلك نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات.

تقدير مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته خلال عام 2020 (مليون دينار)

الشهر	مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته 2019 مليون دينار	أسعار النفط 2019 شهرياً دولار /برميل	أسعار النفط 2020 شهرياً دولار /برميل	نسبة الانخفاض في أسعار النفط لعام 2020 %	مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته في عام 2020 (بافتراض ثبات الكميات الشهرية كما في 2019) (مليون دينار)		
					بافتراض عدم ظهور جائحة كورونا	سيناريو (1) بافتراض تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) بافتراض تعطيل 2.5 شهر
1	162.01	55.13	51.61	6.4%	151.7	**151.7**	**151.7**
2	237.11	58.42	44.67	23.5%	181.3	**181.3**	**181.3**
3	153.81	61.04	20.48	66.4%	**51.6**	**38.7**	**38.7**
4	214.16	64.55	22.72	64.8%	**75.4**	**37.7**	**37.7**
5	252.20	53.93	22.03	59.2%	**103.0**	**103.0**	**51.5**
6	112.28	58.94	29.23	50.4%	55.7	**55.7**	**55.7**
7	266.77	58.93	33.12	43.8%	149.9	**149.9**	**149.9**
8	229.83	55.43	34.75	37.3%	144.1	**144.1**	**144.1**
9	176.87	54.34	35.25	35.1%	114.7	**114.7**	**114.7**
10	129.17	54.34	36.01	33.7%	85.6	**85.6**	**85.6**
11	116.57	55.39	36.41	34.3%	76.6	**76.6**	**76.6**
12	142.43	61.30	36.80	40.0%	85.5	**85.5**	**85.5**
المجموع	**2193.22**				**1275.1**	**1224.5**	**1173.0**

- الآلات والأدوات الآلية وأجزائها: سيتم افتراض ثبات هذه المستوردات في عام 2020 عند نفس مستوياتها في العام السابق، مع إجراء بعض التعديلات الخاصة بالعام الحالي. حيث يتوقع أن تصل هذه المستوردات لحدود الصفر خلال فترة التعطل والتي تتراوح من 1.5 شهر حسب السيناريو (1) و2.5 شهر حسب السيناريو (2). أما لباقي أشهر السنة، ونظراً

لتوقعات تراجع الطلب وتراجع حجم التجارة العالمية، فسيتم افتراض أن هذه المستوردات ستنخفض بمقدار متوسط بين تقديرات منظمة التجارة العالمية وتقديرات صندوق النقد الدولي، أي يتوقع تراجعها بنسبة تتراوح من −10% إلى −20%. والمحصلة لما سبق أن مستوردات المملكة من الآلات والأدوات الآلية وأجزائها ستنخفض بنسبة 19.2% لتصل 878.4 مليون دينار حسب السيناريو (1)، أو قد تتراجع بنسبة 32.5% لتصل إلى 733.5 مليون دينار حسب السيناريو (2).

- العربات والدراجات وأجزائها: نظراً لحالة الترقب وعدم التأكد وارتفاع المخاوف التي تسود العالم، وبسبب التغييرات المتوقعة في الطلب المحلي، فيتوقع أن تبلغ هذه المستوردات حدود الصفر خلال فترة التعطل والتي تتراوح من 1.5 شهر حسب السيناريو (1) و2.5 شهر حسب السيناريو (2). أما لباقي أشهر السنة، فسيتم افتراض أن هذه المستوردات ستنخفض بنسبة تتراوح من −10% إلى −20%. وبالتالي يمكن توقع انخفاض مستوردات العربات والدراجات وأجزائها بنسبة 19.2% لتصل 773.5 مليون دينار حسب السيناريو (1)، أو قد تتراجع بنسبة 32.5% لتصل إلى 645.9 مليون دينار حسب السيناريو (2).
- الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها: يتوقع أن تصل هذه المستوردات لحدود الصفر خلال فترة التعطل والتي تتراوح من 1.5 شهر إلى 2.5 شهر. ولباقي أشهر السنة، فسيتم افتراض أن هذه المستوردات ستنخفض بنسبة تتراوح من −10% إلى −20%. وبالتالي يتوقع انخفاض مستوردات الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها بنسبة 19.2% لتصل 755.3 مليون دينار حسب السيناريو (1)، أو قد تتراجع بنسبة 32.5% لتصل إلى 645.9 مليون دينار حسب السيناريو (2).
- الحبوب: من غير المتوقع أن تشهد مستوردات الحبوب أي تغير يذكر وبالتالي يتوقع أن تبقى عند مستوى 553.1 مليون دينار في عام 2020.
- الحديد ومصنوعاته: يتوقع أن تنخفض مستوردات الحديد لعام 2020 بنسبة −10% حسب السيناريو (1) لتصل إلى 481.8 مليون دينار، أو بنسبة 15% حسب السيناريو (2) لتصل إلى 455.0 مليون دينار.
- المواد الأخرى: يتفاوت الأثر على المواد الأخرى بين الزيادة أو النقصان وذلك حسب مدى أهمية المادة. وسيتم اتباع افتراضات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي حول التجارة العالمية في هذا الصدد، حيث يتوقع أن تنخفض مستوردات المواد الأخرى بنسبة −

10% حسب السيناريو (1) لتصل إلى 6722.6 مليون دينار، أو بنسبة -15% حسب السيناريو (2) لتصل إلى 6349.1 مليون دينار.

تقدير الأثر المتوقع على المستوردات في عام 2020 (مليون دينار)

السلع	2019	2020 (مقدر)		نسبة التغير (%)	
	فعلي	السيناريو (1) تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) تعطيل 2.5 شهر	السيناريو (1) تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) تعطيل 2.5 شهر
النفط الخام ومشتقاته	2193.2	1224.5	1173.0	-44.17%	-46.52%
الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	1086.7	878.41	733.53	-19.17%	-32.50%
العربات والدراجات وأجزائها	956.9	773.49	645.91	-19.17%	-32.50%
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	934.4	755.31	645.91	-19.17%	-32.50%
الحبوب	553.1	553.1	553.1	0.00%	0.00%
الحديد ومصنوعاته	535.3	481.77	455.01	-10.00%	-20.0%
المواد الأخرى	7469.5	6722.55	6349.08	-10.00%	-15.0%
إجمالي المستوردات	**13729.1**	**11389.13**	**10555.54**	**-17.04%**	**-23.12%**

ج) عجز الميزان التجاري: نظراً لتوقع انخفاض الصادرات الكلية بنسبة تتراوح من 6.6% إلى 15.25%، وانخفاض المستوردات بنسبة تتراوح من 17.0% إلى 23.1%، يتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري بقيمة تتراوح من 1952.8 مليون دينار إلى 2273.6 مليون دينار أو ما يشكل انخفاض بنسبة 24.9% إلى 29.0%.

تقدير الأثر المتوقع على الميزان التجاري في عام 2020 (مليون دينار)

	2019	2020 (مقدر)		نسبة التغير (%)	
	فعلي	السيناريو (1) تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) تعطيل 2.5 شهر	السيناريو (1) تعطيل 1.5 شهر	سيناريو (2) تعطيل 2.5 شهر
إجمالي الصادرات الكلية	**5902.2**	**5515.02**	**5002.20**	**-6.56%**	**-15.25%**
إجمالي المستوردات	**13729.1**	**11389.13**	**10555.54**	**-17.04%**	**-23.12%**
العجز التجاري	**-7826.90**	**-5874.11**	**-5553.34**	**-24.95%**	**-29.05%**
التغير في عجز الميزان التجاري عن عام 2019		**1952.79**	**2273.56**		

2) الأثر على العائدات السياحية:

تشير بيانات حساب السفر في عام 2019 إلى أن مقبوضات السفر بلغت 4108.1 مليون دينار بينما بلغت مدفوعات السفر 1037.6 مليون دينار. وبهذا فقد بلغ صافي حساب السفر في عام 2019 ما قيمته 3070.5 مليون دينار.

وفي ضوء أن القطاع السياحي محلياً وعالمياً يعتبر المتضرر الأكبر من جائحة كورونا بسب توقف النشاط السياحي، فمن المتوقع أن يعاني هذا الحساب من انخفاض كبير نسبته المتوقعة 75% – 85%. وبالتالي يتوقع أن يصل صافي حساب السفر إلى 767.63 مليون دينار في عام 2020 وفقاً للسيناريو الجيد، أو أن يصل إلى 460.58 مليون دينار وفقاً للسيناريو السيء. أي أن الانخفاض المتوقع في الدخل السياحي في عام 2020 يتراوح من 2302.88 مليون دينار إلى 2609.93 مليون دينار.

3) الأثر على حوالات العاملين:

بلغ صافي حوالات العاملين في عام 2019 حوالي 2027.6 مليون دينار، والتي تتضمن 2366.8 مليون دينار تحويلات داخلة و339.2 مليون دينار تحويلات خارجة. ونظراً لتأثير جائحة كورونا على الدول المستضيفة للمغتربين الأردنيين وخصوصاً في الدول الخليجية، أضافة للتبعات الاقتصادية والمالية للأزمة على اقتصاديات تلك الدول بالتزامن مع تحديات اقتصادية أخرى أهمها تراجع أسعار النفط وعائداته، فيتوقع أن تشهد التحويلات الداخلة للأردن انخفاضاً بنسبة تتراوح من 10% إلى 15% خلال عام 2020، فيما يتوقع أن تنخفض تحويلات العاملين الوافدين إلى الخارج بنفس المستوى لأن جائحة كورونا لها أبعاد دولية وعالمية ولها آثار مشابهة على معظم الدول. وبالمحصلة فإن هذا يعني توقع انخفاض صافي حوالات العاملين في عام 2020 بنسبة 10% ضمن السيناريو الجيد لتصل إلى 1824.84 مليون دينار أو أن تنخفض بنسبة 15% ضمن السيناريو السيء لتصل إلى 1723.46. وبالتالي يتراوح الانخفاض المتوقع في الحوالات لعام 2020 بين 202.76 مليون دينار و304.14 مليون دينار.

4) الأثر على المنح الخارجية:

نظراً لأن المنح الخارجية للأردن تمثل تعهدات دولية فمن المتوقع أن لا تشهد أي تخفيض عن مستوياتها المحددة في موازنة عام 2020، وهناك توقعات بأن يستقطب الأردن منح خارجية إضافية خلال عام 2020. وسيتم ضمن السيناريو الجيد توقع نمو المنح الخارجية بحوالي 40 مليون دينار أو ما نسبته

5% لتصل إلى 847.2 مليون دينار في عام 2020، أما ضمن السيناريو السيء فيتوقع بقاء المنح الخارجية كما هي دون أي تغيير.

5) الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً واضحاً في العامين السابقين، وبلغ 479 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2019 وهو ما يمكن من تقديره لكامل عام 2019 بحوالي 638.7 مليون دينار.

ومن غير المتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي تطورات مهمة خلال العام الحالي بسبب ظروف دول العالم ومخاوف المستثمرين وعزوفهم في الظرف الراهن عن الاستثمار الدولي. لكن وفي ضوء أن بعض المشاريع قد بدأت فعلياً وليس من السهل إلغاؤها، ونظراً لأن التعافي السريع للأردن قد يشكل في حذ ذاته فرصة كبيرة لاجتذاب مشاريع جديدة في حال انتهاء الأزمة في الأردن قبل الدول المجاورة، فسيتم افتراض انخفاض الاستثمار خلال العام الحالي بحوالي 40% ضمن السيناريو الجيد ليبلغ 383.22 مليون دينار، وبنسبة 60% وذلك ضمن السيناريو السيء ليبلغ 255.48 مليون دينار. أي أن الانخفاض المتوقع يتراوح من 255.48 مليون دينار إلى 383.22 مليون دينار.

6) الأثر الكلي على الحساب الجاري

من خلال تقدير التغيرات المتوقعة على البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، فيمكن تقدير الأثر أو التغير الذي سيحدث على الميزان الجاري للأردن بزيادة عجز الحساب الجاري بقيمة 768.3 مليون دينار في السيناريو (1)، و1023.7 مليون دينار للسيناريو (2). وبإضافة ذلك لعجز الحساب الجاري في عام 2019 والبالغ 873.2 مليون دينار، وفي حال تحققت الافتراضات التي تم استخدامها لتقدير عجز الحساب الجاري في عام 2020، فإن عجز الحساب الجاري في عام 2020 سيتراوح من 1641.5 مليون دينار إلى 1896.9 مليون دينار.

تقدير الأثر المتوقع على الحساب الجاري في عام 2020 (مليون دينار)

البند	2020 (مقدر)	
	السيناريو (1) الجيد	سيناريو (2) السيء
التغير في عجز الميزان التجاري	**+1952.79**	**+2273.56**
التغير في العائدات السياحية	-2302.88	-2609.93
التغير في تحويلات العاملين	-202.76	-304.14
التغير في المنح الخارجية	+40	0
التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر	-255.48	-383.22
التغير في عجز الحساب الجاري (ارتفاع العجز الجاري مليون دينار)	**-768.33**	**-1023.73**
عجز الحساب الجاري لعام 2019	873.2-	873.2-
عجز الحساب الجاري المتوقع لعام 2020	**-1641.53**	**-1896.93**
نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	**-5.3%**	**-6.1%**

ثانياً: تحليل الأثر على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني

- بلغت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر شباط 2020 حوالي 12117.3 مليون دولار.
- يمكن أن تنخفض احتياطيات البنك المركزي الأردني بقيمة عجز الحساب الجاري المقدر لعام 2020 والذي يتراوح من 2315.3 مليار دولار إلى 2675.5 مليون دولار.
- لتقدير أثر موازنة التمويل للموازنة العامة لسنة 2020 على الاحتياطيات الأجنبية، فينبغي أن يتم احتساب التدفقات الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية. حيث تظهر موازنة التمويل أن الحكومة ستحصل على أموال بالعملات الأجنبية مقدارها 2337.43 مليون دينار، بينما ستسدد ما قيمته 1690.83 مليون دينار، وهذا سيوفر عملات أجنبية إضافية مقدارها 646.6 مليون دينار أو ما قيمته 912 مليون دولار أمريكي. وهذه القيمة بالطبع تمثل الحد الأدنى لأنه من المتوقع في ظل أزمة كورونا أن تسعى الأردن للحصول على تمويل إضافي داخلي وخارجي، إضافة للسعي لزيادة المساعدات والمنح الواردة للمملكة، وهو ما سيساهم في زيادة واضحة في مستويات الاحتياطيات الأجنبية.

تقدير الأثر لموازنة التمويل على الاحتياطيات الأجنبية في عام 2020 (مليون دينار)

المصادر (مليون دينار)	عام 2020
اصدار سندات يورو بوند بالدولار	886.25
قروض خارجية	71.15
قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	1380.03
مجموع المصادر (التدفقات الداخلة بالعملة الأجنبية)	**2337.43**
الاستخدامات	
تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة	520.98
اطفاء سندات يورو بوند وسندات بالدولار	1169.85
مجموع الاستخدامات (التدفقات الخارجة بالعملات الأجنبية)	**1690.83**
الفرق بين المصادر والاستخدامات (مليون دينار)	**646.6**
مقوماً بالدولار الأمريكي (مليون دولار)	**911.99**

- في ضوء ما سبق، فيمكن تقدير مستوى احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2020 بما يتراوح بين 10714 مليون دولار و10354 مليون دولار، وهو ما يشكل انخفاض نسبته بين 11.6% و 14.6% وذلك كما في الجدول التالي:

تقدير احتياطيات العملات الأجنبية في نهاية عام 2020 (مليون دولار أمريكي)

مليون دولار أمريكي	2020 (مقدر)	
	السيناريو (1) الجيد	سيناريو (2) السيء
رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (شباط 2020)	12117.3	12117.3
عجز الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	−2315.28	−2675.5
صافي الفرق مصادر واستخدامات الأموال في موازنة التمويل 2020	+912	+912
رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية 2020	**10714.02**	**10353.80**

ثالثاً: تحليل الأثر على المالية العامة

- بافتراض أن فترة التعطل تتراوح من شهر ونصف ولغاية شهرين ونصف، فمن المتوقع أن تنخفض العديد من بنود الإيرادات العامة بنسب قد تتراوح من 12.5% إلى 20.83% كما هو مبين في الجدول أدناه.
- تم تقدير الإيرادات العامة في موازنة عام 2020 بحوالي 8.561 مليار دينار، منها 7.754 مليار دينار إيرادات محلية و807 مليون دينار مساعدات خارجية. ونتيجة للتعطل الذي تم الإشارة له فإن المحصلة لكل ذلك هو تراجع الإيرادات العامة بنسبة قد تتراوح من 12.5% إلى حوالي 20% في عام 2020.
- بناءً على ما سبق، فإن الإيرادات العامة يتوقع أن تخفض بقيمة تتراوح بين 809.6 مليون دينار و1295.4 مليون دينار.

إجمالي الايرادات العامة المقدرة للسنة المالية 2020 (مليون دينار)

البند	الايرادات المقدرة (موازنة)	إعادة تقدير			
		سيناريو (1) انخفاض 12.5%	التغير %	سيناريو (2) انخفاض 20%	التغير%
الايرادات المحلية	**7,754.0**	**6,944.4**	**-10.4%**	**6,458.6**	**-16.7%**
الإيرادات الضريبية	**5,651.0**	**5,103.0**	**-9.7%**	**4,774.2**	**-15.5%**
الضرائب على الدخل والأرباح	1,267.0	1,267.0	0.0%	1,267.0	0.0%
الضرائب على الملكية	96.0	84.0	-12.5%	76.8	-20.0%
الضرائب على السلع والخدمات	3,957.0	3,462.4	-12.5%	3,165.6	-20.0%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	331.0	289.6	-12.5%	264.8	-20.0%
الإيرادات غير الضريبية	**2,103.0**	**1,841.4**	**-12.4%**	**1,684.4**	**-19.9%**
عائدات التقاعد	10.0	10.0	0.0%	10.0	0.0%
ايرادات دخل الملكية	426.0	372.8	-12.5%	340.8	-20.0%
ايرادات بيع السلع والخدمات	1,020.0	892.5	-12.5%	816.0	-20.0%
الغرامات والجزاءات والمصادرات	74.0	64.8	-12.5%	59.2	-20.0%
الايرادات المختلفة	573.0	501.4	-12.5%	458.4	-20.0%
المنح الخارجية	**807.0**	**807.0**	**0.0%**	**807.0**	**0.0%**
الإيرادات العامة	**8,561.0**	**7,751.4**	**-9.5%**	**7,265.6**	**-15.1%**

- النفقات العامة: وفقاً لتصريحات الحكومة ووزير المالية فإنه لن يكون هناك أي تخفيض للنفقات العامة، أي أن إجمالي النفقات سيبقى 9607 مليون دينار في عام 2020. وعلى الرغم من ثبات النفقات فقد تقوم الحكومة بتغيير أولويات انفاقها لتراعي التبعات الناجمة عن جائحة كورونا.
- عجز الموازنة: من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة بمقدار الانخفاض في الايرادات العامة ليتراوح بين 1855.6 مليون دينار (5.9% من الناتج المحلي) و2341.4 مليون دينار (7.5% من الناتج المحلي)، مقارنةً مع عجز بلغ 1046 مليون دينار حسب الموازنة (حوالي 3.3% من الناتج المحلي).
- العجز الإضافي الذي يتراوح من 810 إلى 1295 مليون دينار يتطلب الحصول على تمويل إضافي من قبل الحكومة من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

الأردن وصندوق النقد الدولي:

قامت السلطات الأردنية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي بتصميم برنامج يدعم الإنفاق لاحتواء ومعالجة COVID-19. ويهدف برنامج التسهيل الممتد (EFF) الذي مدته 48 شهراً بمبلغ يعادل 926.37 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي) في المقام الأول إلى تحفيز النمو من خلال التأكيد على الإصلاحات الهيكلية.

وبعد صدور قرار مجلس الصندوق بالموافقة بتاريخ 2020/3/26، يتوفر مبلغ حوالي 139.23 مليون دولار أمريكي للصرف الفوري، وسيتم منح المبلغ المتبقي تدريجياً طوال مدة البرنامج المدعوم من الصندوق، والخاضعة لثمانية مراجعات للبرنامج.

ولمساعدة الأردن على إدارة جائحة (COVID-19) بشكلٍ فعال، يدعم البرنامج الآن الإنفاق الضروري على الإمدادات والمعدات الطبية واحتواء تفشي المرض. وإذا كان التأثير الاقتصادي عميقاً بشكل يعرض أهداف البرنامج للخطر، فسيتم تكييف البرنامج بشكل أكبر مع الظروف المتغيرة.

ويعالج برنامج الإصلاحات الهيكلية مجالين هامين: دعم النمو ومعالجة البطالة خاصة بين الشباب والنساء، وتحسين الوضع المالي.

رابعاً: تحليل الأثر على الناتج المحلي الإجمالي GDP وعلى حجم التجارة العالمية

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2020/4/14، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً نتيجة لجائحة فيروس كورونا بواقع -3% في عام 2020، والذي يعتبر أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. ويأتي هذا كنتيجة لتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة -6.1% في الاقتصاديات المتقدمة وبنسبة -1.0% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية

وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم الأثر على معدل النمو الاقتصادي في الأردن بسبب عدم القدرة على تحديد فترة التعطل، وعدم معرفة التكاليف التي سيتم تحملها من قبل الحكومة للتصدي لأزمة كورونا، إلا أن التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى توقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في عام 2020 بنسبة -3.7%. وهذا الانخفاض بافتراض تعطل ما بين شهر وشهرين فقط علماً أن الانخفاض سيكون أكبر في حال تم تمديد فترة التعطل.

وبالرغم من هذا التراجع المتوقع في معدل النمو في الأردن، إلا أنه يعتبر جيداً بالنظر إلى معدلات التراجع في الاقتصاديات المتقدمة في عام 2020 والتي تقدر بحوالي -6.1%، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية -5.9%، ومنطقة اليورو -7.5%، والمملكة المتحدة -6.5%، وفرنسا -7.2%، وألمانيا -7.0%. بينما يعتبر التراجع في الأردن أكثر من المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ككل والذي يقدر بتراجع نسبته -3.3%.

ويتوقع الصندوق أن يبلغ معدل التضخم للعام الحالي في الأردن 0.2%، فيما يتوقع أن يبلغ عجز الميزان الجاري ما نسبته 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للأثر على التجارة العالمية، وخلافاً لتوقعات منظمة التجارة العالمية والتي أشارت إلى أن الانخفاض في التجارة العالمية (للسلع) قد يتراوح من -13% إلى -32%، فيتوقع صندوق النقد الدولي تراجع التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة -11% في عام 2020.

أهم توقعات الاقتصاد الأردني وبعض التوقعات العالمية

وفقاً لصندوق النقد الدولي

المؤشر	توقعات عام 2020
الأردن	
معدل النمو الاقتصادي	-3.7%
معدل التضخم	0.2%
عجز الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-5.9%
العالم	
معدل النمو الاقتصادي	-3.0%
– الاقتصادات المتقدمة	-6.1%
– معدل الاقتصادات الصاعدة والنامية	-1.0%
– منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-3.3%
معدل التضخم	
– الاقتصادات المتقدمة	0.5%
– معدل الاقتصادات الصاعدة والنامية	4.6%
عجز الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
– الاقتصادات المتقدمة	0.1%
– معدل الاقتصادات الصاعدة والنامية	-0.9%
– منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-6.0%
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) (التغير %)	-11.0%

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، 16 نيسان 2020.

الجزء الثاني:
أهم الحزم التحفيزية والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني: مقارنات دولية

بدايةً تعتقد جمعية البنوك أن إطلاق وتبني أي حزم تحفيزية ينبغي أن يتم بشكلٍ مؤسسي وأن يكون مناطاً بالجهات والقطاعات المختصة حسب مجال عملها، وأن لا يكون هناك تداخل أو تدخل في عمل تلك القطاعات أو الجهات، إضافة لضرورة أن يحرص كل قطاع على تنفيذ كل ما بقدرته للمساعدة في عبور الأزمة الراهنة بسرعة وبأقل ضرر ممكن، ودون إلقاء الأعباء أو تحميل القطاعات الأخرى لأعباء تفوق قدرتها، خصوصاً وأن الأزمة الحالية هي أزمة عالمية، وبالتالي فإنها تدخل ضمن الأزمات النظامية التي تؤثر على جميع الدول وجميع القطاعات.

وهنالك تنوع كبير في السياسات والتدابير والحزم التحفيزية التي يمكن اتخاذها لاجتياز الأزمة بأقل ضرر ممكن للاقتصاد الوطني. وهذه الحزم ينبغي كما أشرنا مسبقاً أن تكون قطاعية يعمل عليها الجميع كلاً في مجاله لغايات تحقيق الهدف الأساسي وهو اجتياز الأزمة بشكلٍ سريع وبأقل خسائر ممكنة، واستغلال أي فرص سانحة خلالها تستفيد منها قطاعاتنا الوطنية وخصوصاً التصديرية.

وفي الوقت الحالي اتخذت الكثير من دول العالم حزماً تحفيزية متنوعة وبحجم كبير نسبياً في بعض الدول. فمثلاً شكلت الحزم الاقتصادية في ألمانيا 810 مليار دولار (20.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما بلغت في بريطانيا 387 مليار دولار (13.6% من الناتج)، وفي الولايات المتحدة بلغت

2 تريليون دولار (10.7% من الناتج). وفي الدول العربية فقد بلغ حجم الحزم المتخذة 2% من الناتج في مصر، و2.1% في تونس، و2.6% في المغرب، و13% في قطر، و1.7% في السعودية و6.6% في الامارات. ويبين الملحق في نهاية هذه الورقة أهم المبادرات والحزم المتخذة من قبل العديد من دول العالم.

ويذكر في هذا الصدد أن العديد من البنوك المركزية الرئيسية في العالم قامت بتخفيض أسعار الفوائد الرئيسية لها، مع تأكيد تلك البنوك بأن إجراءاتها بتخفيض أسعار الفوائد ستستمر لفترة زمنية طويلة نسبياً قد تتجاوز العام الحالي، وهو ما يحفز البنوك ويزيد من إقبالها على منح التمويل في المدى

القصير وفقاً لنظرية التوقعات، ويعطيها قدرة أكبر على بناء سياساتها التمويلية والموائمة بين الاستحقاقات في ظل توقعات أكثر تأكداً.

أما في الأردن فقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات للتخفيف من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وأهمها تسريع الحصول على تمويل جديد من صندوق النقد الدولي ضمن برنامج لأربع سنوات، وتأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين قبض المبلغ وليس عند البيع، وعدم استيفاء تعرفة الحمل الأقصى للكهرباء للصناعات المتوسطة والزراعية والفنادق حتى شهر حزيران وتقسيط فواتير الكهرباء للقطاعات المتضررة، وتعليق قرارات فصل التيار الكهربائي، وتمديد تراخيص المهن في البلديات وأمانة عمان حتى الأول من حزيران. كما صدر أمر دفاع يوقف العمل ببعض بنود قانون الضمان الاجتماعي ويتيح للمنشآت تعليق تأمين الشيخوخة وتخفيض نسبة الاشتراك إلى 5.25% بدلاً من 21.75%. وعدم احتساب فوائد تأخير على الأقساط، وصرف بدل تعطل لبعض القطاعات مثل السياحة والتجارة والنقل، إضافة لحزمة مساعدات عينية.

وعلى صعيد القطاع المصرفي في الأردن، فقد اتخذ البنك المركزي الأردني إجراءات احترازية كبيرة وفعالة خلال الآونة الأخيرة لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، والتي سيتم تحقيقها بالتعاون مع البنوك في المملكة، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1. تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 150 نقطة أساس (1.5%).
2. تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي من 7% إلى 5%، وهو ما وفر للبنوك سيولة إضافية تقدر بحوالي 550 مليون دينار.
3. السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بتداعيات الجائحة. ويشمل هذا السماح للبنوك تأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتأثرة دون أن يعتبر ذلك إعادة هيكلة، وبدون عمولة أو فوائد تأخير، والسماح بجدولة مديونيات العملاء بدون دفعات نقدية أو فوائد تأخير، وتأجيل أقساط عملاء التجزئة من قروض إسكان وسيارات وبطاقات ائتمانية وقروض شخصية دون عمولات أو فوائد تأخير.
4. عمل اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بقيمة 500 مليون دينار لآجال تصل إلى سنة بهدف توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.
5. تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية، ويشمل ذلك تخفيض سعر الفائدة بنسبة 0.75% للمشاريع داخل

العاصمة و0.5% في المحافظات، وزيادة آجال السلف لتصبح 10 سنوات منها سنتين فترة سماح، وفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عن 4 مليون دينار، وشمول القطاع التصديري ضمن القطاعات المستفيدة، إضافة لشمول غايات تمويل النفقات التشغيلية وتمويل رأس المال العامل ومن ضمنها رواتب واجور الموظفين ضمن الغايات المسموح بها في البرنامج.

6. تخفيض عمولات ضمان القروض للتمويل الصناعي والخدمي من 1.5% إلى 0.75% حتى نهاية العام، وتخفيض عمولة المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75%، ورفع نسبة التغطية لبرنامج ضمان المبيعات من 80% إلى 90%.
7. في ظل الظروف الحالية ولعدم تمكن بعض المتعاملين بالشيكات من تغذية حساباتهم بالوقت المناسب، قرر البنك المركزي عدم إدراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية ضمن قائمة الشيكات المرتجعة لأسباب مالية، وعدم تحميلهم العمولات المترتبة على إعادة الشيكات، وذلك للشيكات المعادة خلال الفترة من 2020/03/18 ولغاية 2020/03/31، وعلى أن يتم منح هذه الفئة من العملاء مهلة ثلاثة أشهر لتسوية أي شيكات معادة خلال الفترة أعلاه. كما تقرر عدم ادراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية، وعدم تحميلهم العمولات المترتبة على إعادة الشيكات للشيكات المعادة خلال الفترة 2020/4/16–2020/4/30، ومنحهم ثلاث أشهر من تاريخ إعادة الشيك لتسوية اوضاعهم من الشيكات المعادة خلال هذه الفترة.
8. إطلاق البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة ازمة كورونا بقيمة 500 مليون دينار والهادف الى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين واصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة لمساعدة هذه الفئات على تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل. وكذلك تمكين هذه القطاعات الاقتصادية من المحافظة على سير اعمالها ودفع رواتب موظفيها وتغطية مختلف نفقاتها التشغيلية ومواصلة نشاطاتها وتقديم خدماتها خلال ظروف واجراءات احتواء فايروس كورونا وتمكينهم ايضاً من استئناف نشاطاتهم بالمستويات الطبيعية وتوسعة اعمالها خلال المراحل القادمة. وسيقوم البنك المركزي بإقراض قيمة 500 مليون دينار للبنوك بفائدة صفر لتقوم بدورها بإعادة إقراضها للفئات المستفيدة بسعر فائدة لا يتجاوز 2%. كما ستقوم شركة ضمان القروض بضمان 85% من قيمة القروض.

ملخص عن البرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا

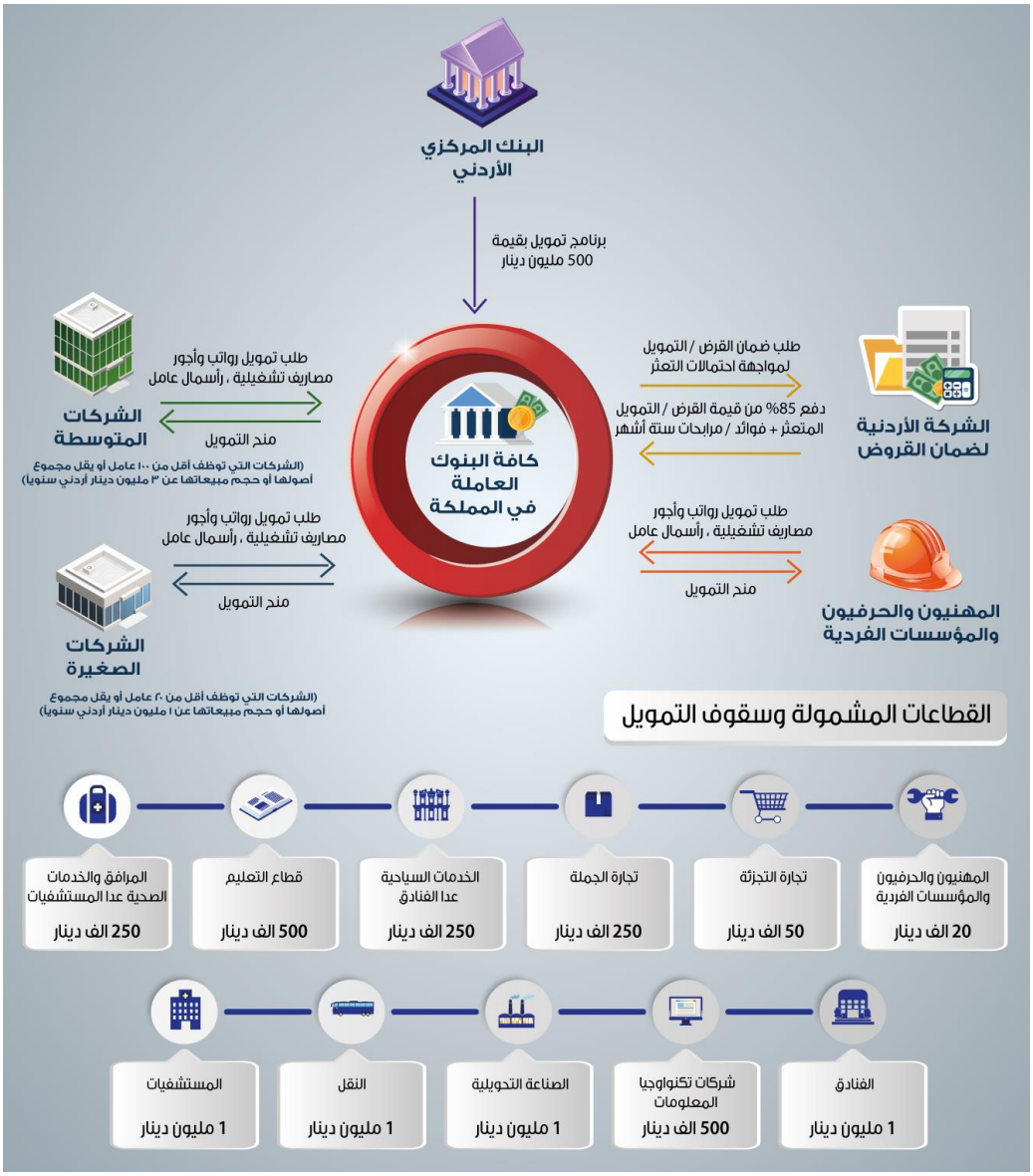

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، نيسان 2020، نقلاً عن الشركة الأردنية لضمان القروض.

9. قام البنك المركزي الأردني بتوسيع تعريف الشركات المتوسطة لتشمل الشركات التي توظف أقل من 200 عامل وتقل موجوداتها أو مبيعاتها عن 5 مليون دينار.

ويمكن تقدير مستوى الحزم المقدمة في الأردن من مختلف القطاعات بحوالي 1.5 مليار دينار من البنك المركزي الأردني والقطاع المصرفي، وحوالي نصف مليار دينار لباقي المبادرات كحد أقصى، وهذا ما يشكل نسبة 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

الجزء الثالث:

دور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني

قام البنك المركزي الأردني وفي وقت مبكر باتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات الهادفة لتخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، والتي توصف بأنها إجراءات حاسمة وفعالة وقوية تناسب الظرف الراهن، وتنسجم مع تطلعات البنوك ورؤيتها لدعم الاقتصاد الوطني، وتتفق مع توجهاتها في تحمل مسؤولياتها الوطنية والاجتماعية.

ويقدر حجم الإجراءات المباشرة المتخذة من قبل البنك المركزي الأردني بما لا يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدون إضافة الآثار الأخرى وغير المباشرة المتعلقة بتخفيض الفوائد أو تأجيل الأقساط أو إعادة هيكلة القروض. وفي هذا الصدد تشيد جمعية البنوك بالتدابير المتخذة من البنك المركزي وتؤكد على استجابة البنوك الكاملة والسريعة لجميع تلك الإجراءات والتدابير.

وتؤكد جمعية البنوك على ارتفاع مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي الأردني. حيث تبلغ السيولة الفائضة (Excess Liquidity) لدى البنوك ما مقداره (1641) مليون دينار بما فيها الأموال المودعة لليلة واحدة في نافذة الإيداع وذلك كما هي بتاريخ 2020/4/14. كما تقدر قيمة السيولة الإضافية التي قام البنك المركزي بضخها مؤخراً بحوالي 1550 مليون دينار. وبالتالي فإن السيولة متوفرة وبمستويات مرتفعة لدى البنوك، كما أن لدى البنوك العاملة في الأردن قدرات إقراضية كبيرة بحيث أنها قادرة على توفير التمويل اللازم لجميع القطاعات الاقتصادية.

ولتخفيف وطأة الضرر الذي وقع على العديد من القطاعات الاقتصادية في الأردن، وتمكينها من الاستفادة من المبادرات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني والبنوك، وخصوصاً ما يتعلق بالحصول على التمويل، فإن هذا يتطلب عودة القطاعات الاقتصادية بشكلٍ تدريجي إلى العمل ووفق الشروط والإجراءات الوقائية والصحية اللازمة لذلك والتي تحول دون انتشار العدوى. فمثلاً هنالك الكثير من القطاعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة لاتزال متوقفة عن العمل بموجب أوامر الدفاع النافذة، وهذه القطاعات (مثل المهنيين والحرفين) لا يمكنها حتى الوصول إلى البنوك بسبب حظر التجوال القائم، وبالتالي فإنه على الرغم من توفر السيولة إلا أن تلك القطاعات غير قادرة على تشكيل طلب على القروض بسبب ظروف الحظر القائمة.

علماً بأن البنوك لو تمكنت من منح السيولة الإضافية التي تم ضخها مؤخراً فقط والبالغة (1550 مليون دينار) للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن ذلك سيؤدي لزيادة التسهيلات الائتمانية في عام 2020 بحوالي 6%، هذا بدون الزيادة الطبيعية في مستوى التسهيلات الائتمانية والتي قد تتراوح من 3%-4%، وخصوصاً أن السيولة الفائضة المتوفرة مسبقاً في الجاز المصرفي بلغت 1641 مليون دينار.

وبالإضافة لأهمية عودة القطاعات الاقتصادية للعمل لتمكينها من الحصول على التمويل، فيضطلع القطاع المصرفي بدور كبير في تخفيف وطأة الازمة على الاقتصاد الأردني. فمنذ بداية الأزمة والبنوك تعمل على كافة المحاور بهدف التخفيف عن المواطنين كأفراد وشركات للتخفيف من تداعيات أزمة كورونا، ومن أهم الاجراءات التي اتخذتها البنوك ما يلي:

1. **تأجيل أقساط القروض:** عملت البنوك ومنذ بداية أزمة كورونا على تأجيل أقساط القروض بعد السماح من قبل البنك المركزي لثلاثة أشهر. وقد أعلمت البنوك عملائها عن ذلك وأرسلت رسائل نصية لهم لإعلامهم بالتأجيل، فيما اعتمدت سياسية بعض البنوك على طلب العميل ذاته طلب تأجيل السداد للعملاء المقترضين أفراداً وشركات من المتضررين من تداعيات كورونا.
2. **تدابير الصحة والسلامة:** حرصت البنوك على اتخاذ إجراءات حاسمة وكبيرة تستهدف توفير أفضل شروط السلامة الصحية لعملائها ولموظفيها بهدف الوقاية من العدوى ومنع انتشارها وذلك من خلال تخفيض أعداد العاملين في فروعها، وتوفير المستلزمات الصحية اللازمة للموظفين والعملاء، بما في ذلك وسائل التعقيم والكمامات والقفازات. كما اتبعت البنوك أساليب متطورة في تعقيم النقد حفاظاً على سلامة العملاء والموظفين.
3. **التطور التكنولوجي للبنوك:** تمتلك البنوك في الأردن بنية تحتية تكنولوجية متطورة وتعد الأفضل على مستوى المنطقة، حيث تتيح البنوك معظم خدماتها المصرفية عبر مختلف الوسائل الالكترونية وهو ما يقلل من الحاجة لزيارة العملاء لفروع البنوك.
4. **التزويد المستمر لأجهزة الصراف الآلي:** حرصت البنوك على استدامة توفير الأموال من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لها، وحرصت على تزويد الصرافات الالية بالنقد اللازم بشكلٍ مستمر، وذلك وفقاً لخطة متخصصة وضعتها البنوك بالتشارك مع البنك المركزي الاردني منذ بداية الأزمة.
5. **دعم القطاعات الاقتصادية:** أكدت جمعية البنوك بموجب البيان الصادر عنها بتاريخ 2020/4/13 أن البنوك مستمرة بتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك من خلال البرامج التي أطلقها البنك المركزي لهذه الغاية ومنها برنامج دعم القطاعات الاقتصادية البالغ 1.2 مليار دينار والبرنامج الأخير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة البالغ حجمه 500 مليون دينار.
6. **السيولة المرتفعة لدى البنوك:** استغلال السيولة الإضافية الناجمة عن تخفيض الاحتياطي نسبة الاحتياطي الالزامي وعن اتفاقيات إعادة الشراء والتي تشكل بمجموعها 1050 مليون دينار للتوسع في منح الائتمان وإقراض مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات المتضررة والمؤسسات الكبرى.

7. **تنفيذ البرنامج الوطني للتمويل لمواجهة أزمة كورونا:** الاستغلال الكامل لبرنامج البنك المركزي الجديد والذي يتضمن 500 مليون دينار وتوجيهها بشكلٍ سريع لتمويل الفئات المستفيدة من البرنامج ووفقاً للشروط المحددة في البرنامج.
8. **هيكلة وجدولة القروض للقطاعات المتضررة:** قيام البنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بتداعيات الجائحة من خلال السماح بتأجيل الأقساط وجدولة مديونيات العملاء وتأجيل أقساط عملاء التجزئة من قروض إسكان وسيارات وبطاقات ائتمانية وقروض شخصية دون عمولات أو فوائد تأخير. حيث قامت معظم البنوك بتأجيل جميع أقساط العملاء في شهر آذار 2020، كما ستقوم البنوك بتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة لشهر نيسان 2020.
9. **تخفيض أسعار الفائدة على القروض:** تم تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة والجديدة بما يكافئ التخفيض الحاصل على أدوات السياسة النقدية. حيث أشار البيان الصادر عن جمعية البنوك في الاردن بتاريخ 2020/4/13 أنه في ضوء المشاورات التي عقدت بين البنوك والبنك المركزي، وانسجاماً مع المبادرات المختلفة التي قامت بها البنوك لدعم الجهد الوطني في احتواء الآثار السلبية لفايروس كورونا، فإن البنوك تعلن التزامها بتخفيض أسعار الفوائد على مختلف التسهيلات القائمة وعلى النحو التالي:
   - أولاً: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة بما مجموعه 1.5% في نهاية الشهر الحالي (نيسان)، وبغض النظر عن موعد اعادة تسعير تلك التسهيلات الدوري المنصوص عليه في عقود الائتمان.
   - ثانياً: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة بما مجموعه 1.5% في نهاية الشهر الحالي ولا يشمل ذلك برامج التمويل المقدمة بأسعار تفضيلية من البنك المركزي.
   - ثالثًا: تخفيض أسعار الفائدة لأفضل العملاء بما مجموعه 1% اعتباراً من نهاية الشهر الحالي.
   - يبلغ إجمالي التخفيض في فوائد الأفراد وعملاء التجزئة وتسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة ما نسبته 1.5%، وبحيث تقوم البنوك التي خفضت أسعار الفائدة مسبقاً باستكمال الجزء المتبقي للوصول إلى التخفيض المنشود والبالغ 1.5%.
10. **المرونة والاستجابة العالية للظروف المستجدة:** في ضوء الظروف الاستثنائية الراهنة وغير المسبوقة، فإن البنوك تقوم باتباع سياسات وإجراءات استثنائية أيضاً، وخصوصاً خلال الشهور الثلاثة من آذار وحتى أيار 2020)، وهذا قد يتضمن إعادة النظر في السياسات الائتمانية للبنوك للعام الحالي فقط وبما يضفي عليها مرونة أكبر وشروط تمويلية أكثر ملائمة، شريطة أن لا يؤثر ذلك

على مخاطر البنوك أو على سلامتها المالية. إضافة لتوفير أسعار فائدة تفضيلية على القروض التي سيتم منحها خلال الفترة المقبلة، وتوفير فترات سماح تصل إلى 3 أشهر على الأقل، وتمديد فترات السداد لتخفيف الأعباء على المقترضين.

11. **ترتيب الأولويات وفقاً للقطاعات الإنتاجية:** ستحرص البنوك على العمل على إعادة ترتيب أولوياتها الإقراضية بحيث يتم إعطاء الأولوية الأولى للقطاعات الإنتاجية ذات العمالة الكثيفة والقيمة المضافة العالية، إضافة لمحاولة شمول فئات متعددة وكثيرة من المقترضين ومن مختلف القطاعات لتحقيق محفظة منوعة تنويعاً جيداً، وهذا سيمنح جميع القطاعات فرصة للاستفادة من التمويل، كما أنه يقلل من مخاطر تركز التمويل في قطاعات أو صناعات محدودة.
12. **التعاون والتنسيق المستمر مع البنك المركزي:** ستقوم البنوك بإجراء مراجعة للتعليمات والمتطلبات التنظيمية والتنسيق مع البنك المركزي الأردني في محاولة تخفيف الشروط التي قد تتضمن عليها بعض التعليمات وخصوصاً التي قد تحد من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان. وفي هذا الصدد من الممكن أن يكون هناك توجه لزيادة القروض القائمة من خلال منح مبالغ إضافية بنفس الضمانات القائمة وإضافتها على أرصدة القروض القائمة، وهذا قد يتطلب تعديلات داخلية أو تنظيمية بتنسيق ودعم من قبل البنك المركزي الأردني.
13. **الشركات الاستثمارية التابعة للبنوك:** استغلال الشركات الاستثمارية التي أنشأتها البنوك للاستثمار في الشركات لغايات التوسع في التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومضاعفة رؤوس أموال تلك الشركات إن تطلب الأمر ذلك، ويمكن في هذا المجال دخول صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كشريك في تلك الشركات لغايات رفع رؤوس أموالها.
14. **المسؤولية المجتمعية للبنوك:** انطلاقاً من دور المواطنة الصالحة للبنوك وضمن إطار مسؤوليتها المجتمعية، كانت البنوك سباقة لدعم كافة الجهود الوطنية المبذولة في المملكة لمواجهة الوباء، وذلك من خلال مبادرة البنوك السريعة والكبيرة لتقديم التبرع والدعم لكافة الحسابات والصناديق التي أنشأتها الحكومة لاستقبال التبرعات بهدف تخطي الاثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا وتداعياتها، بما في ذلك برنامج همة وطن وحساب وزارة الصحة وحساب الخير. حيث تجاوزت مساهمة البنوك في هذه الحسابات 30 مليون دينار لغاية الآن.

ملحق رقم (1):

الحزم التحفيزية المتخذة في بعض دول العالم لمواجهة جائحة كورونا

#	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار – 2018	القيمة الكلية للدعم المقدم (دولار أمريكي)	العمال والأسر	نسبة الحزمة للناتج المحلي الاجمالي
1	الولايات المتحدة	20,544,343	- 2 ترليون دولار. - 500 مليار – للشركات المتضررة جداً. - 25 مليار – مساعدات لشركات الطيران	- 500 مليار - 1200/شخص - 500/طفل	%10.7
2	المانيا	3,947,620	- 810 مليار دولار - صندوق استقرار	55 مليار دولار لحماية الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص	%20.5
3	بريطانيا	2,855,296	- 387 مليار دولار - قروض واعفاءات ضريبية للشركات - تخفيض دفعات الرهن العقاري لأصحاب المنازل	80% من الرواتب الى 2930 دولار	%13.6
4	اليابان	4,971,323	270 مليار دولار كتعويض عن أثر تفشي المرض	احتمالية تضمن هذه الحزم مدفوعات نقدية ودعم لنفقات السفر	%5.4
5	أستراليا	1,433,904	109 مليار دولار ما يعادل 10% من الاقتصاد	يسمح للعمال والتجار المنفردين بسحب ما يصل الى 10,000 دولار اعفاءات ضريبية من معاشات التقاعد لدفع الايجارات وسداد دفعات الرهن العقاري وشراء الاغذية.	%7.6
6	كندا	1,713,341	75 مليار دولار	2000 دولار كندي/شهر على مدى أربعة أشهر.	%4.4
7	النرويج	434,166	9.4 مليار ضمانات للشركات	- 100% من الرواتب ل 20 يوم أو 80% للعاملين لحسابهم الخاص.	%2.2
8	نيوزلندا	204,923	7.1 مليار دولار حزمة انفاق، ما يعادل 4% من الناتج المحلي الاجمالي لدعم الشركات	الحزمة تغطي رواتب الاشخاص المطلوب منهم عزل انفسهم	%3.5
9	اليونان	218,031	10 مليار يورو	تحويلات الى الافراد الضعفاء، بما في ذلك راتب نقدي بقيمة 800 يورو حتى 30 ابريل للموظفين العاملين في الشركات المتضررة بشدة.	%5
10	ايطاليا	2,074,000	تخصيص 435 مليار دولار من السيولة النقدية للشركات الايطالية على النحو التالي : 217.5		%21

		مليار للسوق الداخلية و 217.5 مليار لدعم الصادرات			
11	منطقة اليورو	13,670,000	- إطلاق برنامج بقيمة 750 مليار يورو لشراء قروض عامة وخاصة، للحدّ من التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجدّ. - كما سيتم تفعيل خط ائتمان يصل الى 240 مليار يورو مفتوح لجميع الدول عبر آلية الاستقرار الاوروبية.		%7.9
دول من العالم العربي					
1	الأردن	31.2 مليار (2019)	تم إطلاق مجموعة مبادرات للتخفيف من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني منها تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين قبض المبلغ وليس عند البيع، وعدم استيفاء تعرفة الحمل الأقصى للكهرباء للصناعات المتوسطة والزراعية والفنادق حتى شهر حزيران وتقسيط فواتير الكهرباء للقطاعات المتضررة، وتعليق قرارات فصل التيار الكهربائي، وتمديد تراخيص المهن في البلديات وأمانة عمان. كما صدر أمر دفاع يوقف العمل ببعض بنود قانون الضمان الاجتماعي ويتيح للمنشآت تعليق تأمين الشيخوخة وتخفيض نسبة الاشتراك إلى 5.25% بدلاً من 21.75%. إضافة لمبادرات البنك المركزي والتي تشمل تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي والسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات وجدولة مديونيات العملاء بدون دفعات نقدية أو فوائد تأخير، وتأجيل أقساط عملاء التجزئة من قروض إسكان وسيارات وبطاقات ائتمانية وقروض شخصية دون عمولات أو فوائد تأخير. إضافة لعمل اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بقيمة 500 مليون دينار، وتخفيض عمولات ضمان القروض وإطلاق البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة ازمة كورونا بقيمة 500 مليون دينار.		%6.4
2	جمهورية مصر العربية	250,894	- 6.4 مليار دولار أمريكي. - 50 مليار جنيه لقطاع السياحة كما تم تخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدارها 500 جنيه شهرياً لمدة 3 أشهر، فضلاً عن قيام صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة بالبدء فوراً في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان صرف مرتبات العمالة المنتظمة المتضررة.	زيادة المعاشات بنسبة 14%	%2
3	المغرب		تأسيس صندوق لمواجهة تداعيات فيروس كورونا دعمته الشركات الكبرى ومؤسسات	تعويض شهري بقيمة 200 دولار للعمال الذين لديهم عضوية في صندوق	%2.6

		الدولة حتى تجاوزت ايراداته 3 مليارات دولار.		الضمان الاجتماعي، فضلاً عن تعويض الأسر الاكثر فقراً،كما سيتم تقديم دعم مالي مؤقت للأسر العاملة في القطاع غير النظامي بقيمة دعم تتراوح ما بين 80-120 دولار.	
4	قطر	20.6 مليار دولار	191,362	- اعفاءات لمدة ستة اشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء) - المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة معفاة من مدفوعات الايجار لمدة ستة اشهر. - تعفى السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة اشهر (شريطة ان ينعكس ذلك في سعر البيع)	%13
5	تونس	أقرت الحكومة حزمة إجراءات استثنائية تبلغ قيمتها 850 مليون دولار لحماية الأفراد والمؤسسات من أجل التخفيف من التأثيرات السلبية لتفشي وباء كورونا.	39,860	من ضمن الحزمة أيضا فتح خط تمويل بقيمة 102 مليون دولار مساعدات لفائدة العمال المحالين على البطالة الفنية، وتخصيص اعتمادات مالية استثنائية بقيمة 51 مليون دولار لفائدة الفئات المهمشة ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة.وستوزع مساعدة نقدية استثنائية مباشرة بقيمة 70 دولار تقريباً لفائدة 623 ألف عائلة محدودة الدخل، ومساعدة نقدية استثنائية مباشرة إلى 260 ألف عائلة معوزة لشهر مارس/آذار 2020 والمقدرة بمبلغ 60 دولار.كما ستمنح مساعدة نقدية لفائدة الأسر المتكفلة بكبار السن الفاقدين للسّند بقيمة 70 دولار، ومثلها مساعدة للأسر الحاضنة لأطفال فاقدين للسند في إطار الإيداع العائلي بقيمة 70 دولار	%2.1

				أيضا والأسر الحاضنة لأشخاص ذوي إعاقة.	
6	باكستان	312,570	خصصت الحكومة بشكل عاجل نحو 6 مليارات دولار لانعاش الاقتصاد	مساعدة العمال الذين يعملون بأجر يومي والأسر الفقيرة	%1.9
7	فلسطين			وقعت الحكومة اتفاقية مع اتحاد نقابات العمال والقطاع الخاص تقضي بدفع 50% عن رواتب مارس/آذار وأبريل/نيسان للعاملين بالقطاع الخاص، على أن يستكمل باقي الراتب عند انتهاء الأزمة.	
8	السعودية		مبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا من تبعات هذا الوباء، حيث يصل حجم هذه المبادرات إلى ما يزيد عن 32 مليار دولار.		
9	العراق			منح مبلغ 24 دولارا لكل شخص لا يمتلك راتبا من الحكومة. وبشكل شهري حتى انتهاء الأزمة لعشرة ملايين شخص تضرروا خلال الفترة الحالية. كما ستقوم الحكومة بإنشاء صندوق التكافل الاجتماعي.	
10	الامارات		34 مليار دولار.		

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN